٤ــ **عقد ــ القانون الواجب التطبيق ــ وجوب تنفيذه طبقا لما اشتمل عليه من نصوص**

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٠ مارس سنة ٢٠٠٢ افتاء ها الصادر فى ١٨ / ٤ / ٢٠٠١ ٠

ونفيد أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من مارس سنة ٢٠٠٢ م الموافق ٦ من المحرم سنة ١٤٢٣ هـ ، فاستعرضت افتاء ها الصادر بجلسة ١٨ من ابريل سنة ٢٠٠١ ، والتى انتهت فيه الى أن العقد المبرم بين محافظة الاسكندرية وشركة دلتا مصر للتنمية السياحية والعقارية لتطوير وتنمية وادارة الحديقة الدولية بالاسكندرية ، هو ترخيص باستغلال مرفق عام، ولا يخضع لاحكام قانونى المناقصات والمزايدات ، وكان يتعين عرضه على ادارة الفتوى المختصه قبل ابرامه تمهيدا لمراجعته حسب قيمته وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة ، وذلك تأسيسا على أن العقد المعروض أبرم بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢١ ، أى قبل العمل بأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات اعتبارا من ١٩٩٨/٦/٨ ، ومن ثم لا تسرى على ابرامه قواعد هذا القانون ، كما أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات والمزايدات السابق والذى أبرم العقد فى ظله خلت أحكامه من أى تنظيم لبيع أو تأجير العقارات أو الترخيص بالانتفاع بها أو استغلالها ، ومن ثم فان جهة الادارة لم تكن تخضع فى ابرامة الا للقواعد العامه المقررة فى شأن ما تبرمه الادارة من عقود ٠

ولما كانت عبارات الفتوى المشار اليها قد جاء ت قاطعه فى بيان أن العقد المعروض وهو ترخيص باستغلال مرفق عام أبرم فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، الذى خلت نصوصه من تنظيم لهذا النوع من العقود ، ومن ثم تسرى بشأنه القواعد العامه المقرره بالنسبه لما تبرمه الادارة من عقود ، الامر الذى يضحى معه طلب اعادة العرض على الجمعية العمومية لبيان القانون الواجب التطبيق على العقد المشار اليه فى غير محله ٠

(فتوى رقم ٣٩١ فى ٢٠٠٢/٥/١١ ملف رقم ٣٢٧/١/٥٤)